مدير عام مديرية ذمار لـ «الثورة»:

نعمل بروح الفريق الواحد للارتقاء بمستوى أداء المجالس المحلية بالمديرية

يكتسب دور المجالس المحلية أهمية بالغة لما من شأنه تقييم الخطوات التي قطعتها هذه التجربة على صعيد ترجمة قانون السلطة المحلية، والذي يعد إضافة هامة ونوعية للإنجازات التي حققها، إلى جانب السبل الكفيلة بتفعيل دور اللامركزية والنهوض بمسؤولياتها.

لمزيد من التوضيح «الثورة» التقت الأخ محمد أحمد السيقل، مدير عام مديرية ذمار، رئيس المجلس المحلي، الذي تحدث عن دور المجالس المحلية وتفعيل اللامركزية، قائلاً :

ذمار/ رشاد الجمالي

– تأتي ممارسة المجالس المحلية لمهامها وفقاً لقانون السلطة المحلية رقم) ٤ (لسنة٢٠٠٠ م ولائحته التنفيذية وتوجهات الحكومة وتوجهات قيادة السلطة المحلية بالمحافظة، حيث بدأت المجالس ممارسة مهامها على الواقع من خلال إيجاد الوحدات الحسابية في مديريات المحافظة، إضافةً إلى أعمالها الإشرافية والرقابية، وحرصاً منا على تطوير مجالات الأداء والعمل التنفيذي والتنموي والخدمي والاجتماعي وغيره في إطار التعاون المشترك فيما بين الإدارة المحلية بالمديرية ومختلف المكاتب والمؤسسات والصناديق التنفيذية بالمحافظة، ولعلنا ندرك أن تجربة المجالس المحلية هي تجربة وطنية فريدة من أجل توسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار ومجالات العمل التنموي وتجسيداً لمبدأ اللامركزية المالية والإدارية، فينبغي أن تتكاتف جهود الجميع من أجل إنجاح هذه التجربة الديمقراطية تحت رعاية فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، الراعي الأول للديمقراطية من خلال المشاركة الشعبية في صنع القرار عبر المجالس المحلية والعمل بروح الفريق الواحد للارتقاء بمستوى الأداء في تنفيذ المهام المناطة لتحصيل الموارد من مختلف الأوعية الإيرادية وتنميتها لما يسهم في إنجاح خطط وبرامج المديرية التنموية والخدمية.

أنشطة ومهام

■ ماذا عن أنشطة ومهام لجنة المناقصات والمزايدات والخطة والموازنة بالمديرية خلال العام الماضي ٢٠١٠ م؟

– بالنسبة لأنشطة ومهام لجنة المناقصات والمزايدات بالمديرية بحسب النقاط التالية :

– تنفيذ مهام وأنشطة لجنة المناقصات والمزايدات والعمل على مراجعة البرنامج الاستثماري للمديرية وتقييم مستوى تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية في إطار المديرية، محلياً ومركزياً، واتخاذ الإجراءات بشأنها والعمل على حل العديد من المشاكل والصعوبات والمعوقات التي تواجه المقاولين المنفذين.

– الإعلان وتنفيذ مشروع ترميم وصيانة مبنى المجلس المحلي، وتم الاستلام النهائي للمشروع.

– الإعلان وبدء التنفيذ للمشاريع المعتمدة في موازنة المديرية لقطاع التربية والتعليم بالمديرية «مشروع حارة الأكوع/مشروع مجمع السعيد» وتسليم المواقع للمقاول المنفذ وبدء العمل فيها.

– تصفية أعمال المقاول المنفذ لمشروع المركز الصحي بشمال المدينة المتعثر وتوجيه مكتب الصحة بالمديرية باستكمال إجراءات الإعلان واستكمال تنفيذ المشروع.

– إعداد الخطة الخمسية للمديرية للأعوام (٢٠١١/٢٠١٣م).

– إعداد مشروع الخطة والموازنة للمديرية للعام٢٠١١ م، وتقديمها ومناقشتها مع الجهات المعنية بالمحافظة.

– النزول والتنسيق مع الجهات المشرفة والمنفذة للمشاريع المركزية في إطار المديرية ومناقشة مستوى التنفيذ وتقييم الأداء والإنجاز وحل الصعوبات والمعوقات.

– المتابعة المستمرة لمكتب الأشغال العامة لإيجاد الحلول والمعالجات السريعة للمشاريع المتعثرة مركزياً ومحلياً، وتصفية أعمال المقاولين المتعثرين واتخاذ الإجراءات القانونية لاستكمال تنفيذها.

– المساهمة مع مؤسسة المياه والصرف الصحي لاستكمال مشروع الصرف الصحي بحارة الجمارك، وتم تنفيذه.

– التنسيق مع مؤسسة المياه والصرف الصحي بشأن تنفيذ مشروعي خزانات لمياه الشرب والشبكة بالمنطقة الشمالية هران والمنطقة الجنوبية ذمار القرن والعمل جارٍ لتغطية احتياج المواطنين من مياه الشرب.

– المساهمة مع مشروع مياه الريف في مشروع حفر بئر واستكمال الشبكة لمياه الشرب لقرية المحلة، وتم التنفيذ.

– تنفيذ مشروع مسح وردم الشوارع الترابية بالمديرية والمشروع جاري التنفيذ.

– ترميم عدد من المدارس وإزالة الأسوار الآيلة للسقوط وإعادة بنائها لعدد من المدارس.

– توفير عدد من الإذاعات المدرسية.

– بناء مرافق صحية «حمامات» لعدد من المدارس ذات الاحتياج.

الرقابة على المشاريع

■ أما عن النزول الميداني والرقابة عن تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية الجاري تنفيذها بالمديرية بتمويل مركزي ومتابعة الجهات ذات الاختصاص تحدث قائلاً:

متابعة الصندوق الاجتماعي للتنمية ومكتب الأشغال العامة والطرق والعمل على استكمال الإجراءات الخاصة بمشروع (شارع الثلاثين– بالمنطقة الشرقية) ومتابعة كل من مؤسسة المياه والكهرباء والاتصالات باستكمال الأعمال المتعلقة بكل جهة حتى يتم تنفيذ المشروع والممول عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية.

متابعة سير العمل بمشروع رصف شارع الجيش والشوارع المتفرعة منه باتجاه الشمال حتى جامع التوفيق بمساهمة المجلس والمنفذ بتمويل صندوق الأشغال العامة.

النزول الميداني ومتابعة سير العمل بمشروع الصرف الصحي بالمنطقة الشمالية والسجن المركزي والإستاد الرياضي والتوسعة لمحطة المعالجة والمشروع جار تنفيذه بتمويل مركزي.

استكمال مشروع تأهيل فجير بداش..

■ وعن متابعة الصندوق الاجتماعي للتنمية لتمويل عدد من المشاريع التنموية والخدمية لتغطية جزء من احتياجات المديرية قال:

– استكمال مشروع تأهيل فجير بداش

– مشروع الصرف الصحي بالمنطقة الجنوبية والمنطقة الشرقية حارة الصعدي والمحافظة جاري التنفيذ.

– الموافقة على تنفيذ وتمويل مشروعي مدرسة محمد عبدالله صالح بالمنطقة الشمالية حارة مجمع السعيد ومدرسة خالد بن الوليد السكنية (بنات) والمتابعة مستمرة.

– التدخل في تنفيذ عدد من المشاريع لقطاعي (التربية والتعليم والصحة ،)وإدراجهما ضمن خطة الصندوق لعام ٢٠١١م.

– الزيارات والنزول الميداني المستمر إلى مختلف المواقع التي يتم تنفيذ المشاريع فيها والاطلاع على مستوى الإنجاز والالتزام بجداول المقاييس والمواصفات وفقاً للعقود المتفق عليها وتوجيه المقاولين والمهندسين الاستشاريين بتنفيذ الملاحظات المرفوعة أثناء الزيارة.

– متابعة الجهات المنفذة للمشاريع المركزية (المتعثرة) في إطار المديرية والتأكيد على سرعة استكمال تنفيذها وإيجاد الحلول والمعالجات.

– النزول الميداني إلى العديد من المواقع المسقطة في المخططات كمنشآت (تعليمة– صحية– وغيرها) وتمت مخاطبة الجهات المعنية بسرعة إعداد الدراسات والتعاميم الخاصة بالمشاريع ليتم الإعلان عنها والتعجيل في تسويرها وحجزها.

– تشكيل لجنة للإشراف ومتابعة صيانة معدات المجلس المحلي والمتابعة جارية لتنفيذ المشروع من بين المساهمة أو إدراجه ضمن البرنامج الاستثماري للعام٢٠١١ م.

مهام الهيئة الإدارية

■ ما هي أهم مهام الهيئة الإدارية بالمجلس المحلي بالمديرية؟

– تكمن المهام والأنشطة للهيئة الإدارية بالمتابعة المستمرة للإدارات العامة بشأن استكمال فتح بقية الفروع غير المفتوحة بالمديرية وقد سبق التوجيه بسرعة فتح الفروع الهامة وإدراجها ضمن مشروع الموازنة العامة للمديرية إلا أنه لم يتم تنفيذ التوجيهات وحتى الآن لم يتم التجاوب من قبل المكاتب التنفيذية بالمحافظة بحسب ما سيتم توضيحه في البند (الثالث من التقرير).

تنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية حفظه الله للحد من الثأر تم تشكيل لجنة لحصر قضايا الثأر بالمديرية لدراستها وإيجاد الحلول والمعالجات والعمل على التوعية المجتمعية بالأخطار والسلبيات لهذه الظاهرة من خلال عقد الاجتماعات مع المشائخ والعقال والأعيان.

– متابعة محكمة الشرق حتى صدور الحكم وتأييده بمحكمة الاستئناف وحضور الجلسات حتى النطق بالحكم في قضية استشهاد عضو المجلس المحلي الشهيد عبدالكريم محمد المقدشي وحكمت الحكمة بالآتي: (إدانة المتهم فهد عبدالله اليعري بالتهم المسندة إليه في قرار الاتهام بالإعدام لقتله عمداً وعدواناً المحكوم له) ومصادرة أدوات الجريمة.

– متابعة صندوق النظافة والتحسين من خلال عقد الاجتماعات ومناقشة أوضاع النظافة وتحسين المظهر الجمالي للمديرية.

– الحضور للمشاركة الفاعلة في الدورة التدريبية التي نظمتها وزارة الإدارة المحلية للهيئة الإدارية والمكاتب التنفيذية (الصحة ،التربية ،المالية ،الأشغال).

– النزول الميداني المستمر إلى شركة الغاز واللقاء بالمسئولين عن إدارة الشركة ومناقشة موضوع تغطية احتياج المديرية من مادة الغاز وتوزيع الكميات للوكلاء بحسب الكثافة والتجمعات السكانية الواقعة في إطارها الوكالات والتأكيد على صيانة الاسطوانات وضبط أوزان التعبئة وكما تم طلب مسئولي إدارة الشركات الخاصة والتنسيق لتغطية احتياج المديرية من مادة الغاز عبر وكلاء القطاع الخاص.

– النزول الميداني ومتابعة الجهات بمنع حفر الآبار في الحوض المائي للمديرية والعمل على تنظيم عملية منح تراخيص تعميق وحفر الآبار الجوفية بالمديرية حفاظاً على استنزاف المياه وتشكيل لجان مكونة من أعضاء الهيئة الإدارية وإدارة أمن المديرية وأقسام الشرطة وأعضاء المجلس المحلي بالمديرية بالنزول الميداني والرقابة المستمرة ومنع بيع المياه وضبط المخالفين من أصحاب الآبار والوايتات تنفيذاً لقرار المجلس المحلي بالمديرية والموافقة عليه من قبل المجلس بالمحافظة بدفع غرامة مالية (٢٠٠.٠٠٠ ريال من قبل المخالفين ومن يقومون ببيع ونقل المياه لأغراض ري القات.

– النزول الميداني والعمل على إزالة العديد من المخالفات والبناء العشوائي على الشوارع والأحياء بالمديرية بالتنسيق مع الأشغال العامة.

– عقد لقاءات مع المشائخ والأعيان والعقال والمواطنين والشخصيات الاجتماعية ومناقشة مختلف القضايا الاجتماعية والخدمية.

– عقد اللقاءات والنزول الميداني إلى مقرات منظمات المجتمع المدني والاطلاع على سير أنشطتها وبرامجها وتذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجهها.

الصلاحيات المتاحة

■ وعن مهام وأنشطة المكتب التنفيذي بشكل عام بالمديرية يقول:

– يتمثل نشاط ومستوى أداء فروع الأجهزة التنفيذية بالمديرية وفقا للصلاحيات المتاحة بسبب الازدواجية في العمل لدى بعض مع الإدارات العامة التنفيذية بالمحافظة وخصوصا في جانب تحصيل الموارد.

– تنفيذ السياسات والقوانين النافذة والعمل على تطبيق اللامركزية المالية والإدارية.

– الالتزام بتنفيذ الموازنة العامة وفقا للمصرحات والبنود الخاصة والمعتمدة للموازنة السنوية.

– المتابعة والإشراف المباشر على تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية كل حسب مجاله.

– تنفيذ التوجيهات والأوامر الصادرة عن اجتماعات المجلس المحلي بالمديرية والمكتب التنفيذي والهيئة الإدارية.

– إعداد مشاريع الخطط والبرامج وتنفيذها بالإشراف والمتابعة من قبل الإدارات العامة والمجلس المحلي بالمديرية.

– حضور الاجتماعات الدورية ومناقشة التقارير والصعوبات والمعوقات التي تواجه تنفيذ المهام والأعمال الخاصة بكل مكتب وإيجاد الحلول والمعالجات اللازمة.

– الإشراف والمتابعة من قبل المجلس المحلي على أداء الأجهزة التنفيذية وخصوصا تحصيل الموارد المالية المحلية وتقييم مستوى التحصيل والتوريد.

– تنفيذ المهام والأعمال والتفاعل الإيجابي مع مختلف الأنشطة الإدارية والرقابية والتفتيشية.

– تعزيز وتقوية النشاط الصحي والعمل على نشر الوعي الصحي والثقافة الصحية والسكانية والبيئية في أوساط المجتمع من خلال التوعية المجتمعية والحملات الخاصة والعمل على توفير الخدمات الوقائية والعلاجية والرعاية الصحية الأولية باعتبارها الأساس وحجر الزاوية لخدمات مكتب الصحة العامة والسكان بجميع مستوياتها لذلك تظل خدمة الرعاية الصحية الأولية من أهم ما نسعى إلى توفيرها للمواطن بسهولة ويسر ومجانية من خلال المرافق الصحية والتي تنسجها القوى الصحية العامة في مستوياتها المختلفة:

وأهم الأنشطة التي ينفذها فرع مكتب الصحة في إطار مديرية مدينة ذمار:

■ برامج التحصين – الزيارات الميدانية.

■ النشاط الايصالي، الحملات الوطنية، كزاز شلل وحصبة وغيرها.

■ خدمة الصحة الإنجابية، التدريب والتأهيل، الإمداد بالوسائل الصحية لمرافق المديرية، خدمات تنظيم الأسرة.

■ خدمات وسائل تنظيم الأسرة، خدمات رعاية الحوامل، خدمات الولادة والطوارئ التوليدية، خدمات ما بعد الولادة.

■ تقديم كافة الخدمات الوقائية والعلاجية للمصابين بالأمراض السارية والمعدية.

– تعزيز وتقوية النشاط التربوي والعمل على تحقيق المزيد من الإنجازات في هذا المجال كونه أساس التنمية البشرية لمختلف الفئات العمرية والمراحل الدراسية.

– تنفيذ العديد من الحملات الرقابية والتفتيشية ومنع الاحتكار والتلاعب بالأسعار ومتابعة البيع بالأسعار الرسمية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وضبط العديد من المخالفين والمحتكرين والمتلاعبين بأسعار المواد الغذائية الأساسية والمواد البترولية ومادة الغاز.

– النزول الميداني والزيارات المستمرة إلى مختلف الأجهزة التنفيذية بالمديرية والاطلاع على سير أدائها ومستوى الانضباط الوظيفي.

– التوجيهات والمتابعة المستمرة لمختلف فروع المكاتب باستكمال الهيكل التنظيمي لها والتواصل مع الإدارات العامة برفدها بالكوادر اللازمة لتنفيذ وتسيير العمل لدى الفروع بالمديرية.

– بلغ إجمالي المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية بالمديرية عدد ٦٩٨٤ حالة للعام٢٠١٠ م والإشراف والمتابعة لعملية صرف مستحقات المستفيدين وبلغ إجمالي الحالات الجديدة التي تم دراستها لعدد ٢٣٧٨ حالة.

– العمل على تمكين المرأة وتنمية قدراتها وتواجدها في مختلف مرافق العمل لما من شأنه توسيع إسهاماتها ومشاركتها في جميع المجالات.

– الاهتمام بالمرأة والعمل على زيادة التحاق الفتاة بالتعليم لمختلف المستويات.

– تم فتح عدد ٥٤ مركزاً لمحو الأمية وتعليم الكبار بالمديرية وتحرير عقود عمل لعدد ١٠٦ معلمات والعمل على انخراط النساء ببرامج محو الأمية..

– بناء واعتماد مدارس للفتيات بمناطق الأطراف وتأثيث عدد من المدارس الفترة المسائية للفتيات للحد من تسربها عن التعليم.

– الحضور والمشاركة الفاعلة في الدورة التدريبية التي نظمتها وزارة الإدارة المحلية للمكاتب التنفيذية الصحة التربية المالية الأشغال.

البرنامج الاستثماري

– وبالنسبة لتنفيذ البرنامج الاستثماري بتمويل محلي بالمديرية تحدث قائلا:

– من الملاحظ أن البنية التحتية بالمديرية بحاجة إلى التفات إليها كون عدد السكان فيها في توسع كبير وغير متوقع نتيجة للهجرة المستمرة من المديريات والمحافظات الأخرى وزيادة المواليد وبالتالي يزداد الضغط على طلب توفير الخدمات وقد عملت قيادة السلطة المحلية بالمديرية جاهدة وبدعم قيادة السلطة المحلية بالمحافظة على امتصاص الجزء اليسير الذي أمكنها حسب الإمكانيات المتاحة حيث تم العمل على تنفيذ عدد من المشاريع التنموية والخدمية والحيوية في قطاع التعليم والصحة والأشغال العامة والتعليم الفني والإدارة المحلية ومشاريع بمساهمة المجلس مع الصناديق والمؤسسات الأخرى وبلغ عدد المشاريع الجاري تنفيذها حتى٣١/١٢/٢٠١٠ م والممولة محليا في مختلف القطاعات ٣١ مشروعا بتكلفة إجمالية ٨٨٦.٧٢٥.٢٥٧ريالاً وكانت نسبة الإنجاز كبيرة جدا بمعدل إنفاق٩٠ ٪ خلال المرحلة السابقة حتى نهاية العام السابق ٢٠٠٩م مبلغ وقدره ٤٦١.٣٧١.٤٣٣ ريالاً والمنصرف خلال العام المالي الماضي٢٠١٠ م مبلغ٩٦.٣٧٧.٢٨٣ ريالاً وبلغ إجمالي المنصرف حتى٣١/١٢/٢٠١٠ م مبلغاً وقدره ٥٥٧.٧٤٨.٨١٦ ريالاً والمتبقي من التكلفة مبلغ ٣٢٨.٩٧٦.٤٣٢ريالاً إلا أن المديرية بحاجة ماسة لتوفير خدمات أخرى في كل المجالات.

مشاريع متعثرة

أما عن المشاريع المتعثرة يقول:

هناك مشاريع متعثرة مركزية ومحلية، تتمثل المشاريع المتعثرة المركزية في مستشفى الأم والطفل ومستشفى الدرن ومشاريع الطرقات المعتمدة لعدد من شوارع المدينة وطريق مصلى العيد وقريتي المواهب وذي ماجد ومجرى السيول المتفرع من الدائري الجنوبي إلى منطقة صبح وشارع ٣٠ المنطقة الشرقية ومشروع الطوارئ والمخازن مستشفى ذمار العام وصيانة مشروع الإنارة المركزي لعدد من الشوارع الرئيسية والفرعية بالمديرية ومشروع الدائري الشمالي.

أما عن المشاريع المحلية المتعثرة فتتمثل في قطاع الصحة العامة والسكان بالمديرية مثل مركز صحي شمال المديرية وقطاع الأشغال العامة والطرق تتمثل في تنفيذ طريق هجرة منقذة والمحلة وطريق يفاع والدرب وتصريف مياه الأمطار فجير بداش وصيانة ومسح الطرق الداخلية والسوق المركزي المنطقة الغربية والسوق المركزي المنطقة الشمالية وتسوير موقف سيارات المنطقة الشرقية وتسوير موقف سيارات المنطقة الجنوبية ومشروع صيانة الإنارة وتسوير موقف سيارات المنطقة الشمالية وتجهيز أربع حدائق جوار المسجد مع العلم بأنه تم مخاطبة مكتب الأشغال العامة بطلب المقاولين المنفذين للمشاريع المتعثرة واستكمال الأعمال المتبقية أو تصفية أعمالهم وإعداد الدراسات والمخططات واستكمال إجراءات إعلان المناقصات وإلى اليوم لم يتخذ أي إجراء وهذا أحد أهم الاسباب التي تؤكد بضرورة فتح فرع لمكتب الاشغال بالمديرية.

موارد

وعن الموارد المحلية والمشتركة بالمديرية والدعم المركزي الرأس مالي والموارد المشتركة قال:

أ– الموارد المحلية:

نظراً لارتباط التنمية وتوفير الخدمات الأفضل وتنفيذ المشاريع التنموية والخدمية يتركز ذلك على رفع مستوى تحصيل الموارد باعتبارها رافدا من روافد التنمية، وكون المديرية عاصمة المحافظة بالاضافة إلى سبع عشرة قرية تمثل ريف المدينة يتطلب ذلك توفير الخدمات المستمرة بسبب التوسع فيها بشكل يومي وليس شهرياً أو سنوياً. ومن خلال ذلك نسعى إلى رفع مستوى تحصيل الموارد «المحلية والمشتركة» عبر فروع المكاتب التنفيذية بالمديرية وفقا للقوانين والأنظمة السارية.

■ ومن خلال الجدول المرفق رقم« ١ »يتضح مستوى التحصيل والتوريد لدى المكاتب التنفيذية بالمحافظة والفروع المفتوحة بالمديرية التي حققت الربط والتي لديها عجز في التحصيل خلال العام المالي٢٠١٠ م وخصوصا المكاتب والمؤسسات التي لا يوجد لديها فروع.

■ بلغ إجمالي الربط للإيرادات المحلية مبلغ وقدره « ٣٠٥.٩٥٦.٠٢٠»ريالاً بينما المحصل مبلغ وقدره « ٢١٠.٩٧٩.٦٦٨.٤ »ريالات والمورد حتى تاريخ٣١/١٢/٢٠١٠م مبلغ وقدره« ٢١١.٠٩٩.٢٩٨.٤ »ريالات فقد بلغ إجمالي العجز عن الربط مبلغ وقدره«٩٤.٩٧٦.٣٥١.٦ »– ريالات نسبة٣١ »–٪« من الاجمالي العام.

■ وقد بلغ إجمالي الربط للإيرادات المشتركة مبلغ وقدره« ١٦٧.١١٩.٠٢٠ »ريالاً بينما المحصل مبلغ وقدره « ١١١.٧٦٥.٧٦٦.٣ »ريالات والمورد حتى تاريخ٣١/١٢/٢٠١٠م مبلغ وقدره« ١١١.٧٢٩.٣٦٦.٣ »ريالات فقد بلغ إجمالي العجز عن الربط مبلغ وقدره« ٥٥.٣٥٣.٠٥٤ »–ريالا بنسبة٣٣ »–٪« .

■ رغم الصعوبات والمعوقات وعدم تمكين الفروع من كامل الصلاحيات في التحصيل ويقتصر عملها في تحصيل البعض وتحصيل الموارد الهامة عبر الإدارات العامة وهناك إدارات عامة تقوم بالتحصيل نظرا لعدم فتح فروعها ومن خلال الجدول المرفق رقم« ١ »يتضح مستوى التحصيل والتوريد والعجز في الموارد المحلية والمشتركة.

ب– الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة:

■ يبين مقدار الدعم «المركزي الرأسمالي، الحصة من الموارد العامة المشتركة» الذي تحصلت عليه المديرية للسنة المالية٢٠١٠ م بلغ إجمالي المتوقع من الدعم الرأسمالي والموارد العامة المشتركة مبلغ وقدره«١٠٣.٩٩٠.٠٠٨ » ريالات بينما المحصل والمورد حتى تاريخ٣١/١٢/٢٠١٠ م مبلغ وقدره« ٤٨.٤٣١.١٠١ »ريالات فقد بلغ إجمالي العجز عن الربط مبلغ وقدره« ٥٥.٥٥٨.٩٠٧ »–ريال بنسبة٥٣ »–٪« .

■ وفي إطار الجهود والإجراءات التي اتخذتها قيادة السلطة المحلية بالمديرية بشأن تفعيل ورفع مستوى التحصيل للموارد المحلية والمشتركة.

■ تشكيل لجان من قبل المجلس المحلي ومكتب المالية بالمديرية لمتابعة مستوى تحصيل الموارد المحلية والمشتركة لدى الإدارات العامة وفروعها بالمديرية من خلال النزول الميداني ومتابعة ما تم تحصيله وتوريده والمبالغ المتأخرة ورفع تقارير من قبل اللجان بما تم تنفيذه والصعوبات والمعوقات وتستمر اللجان بمراجعة الحسابات ومتابعة التوريد.

■ الإشراف المباشر والمتابعة لفروع المكاتب بالمديرية والتوجيهات المستمرة برفع مستوى الأداء في تحصيل الموارد التي تحصل عبرها رغم الصعوبات التي تعيق ذلك.

■ تسهيل كافة متطلبات المكاتب فيما يخص تحصيل الموارد وتوجيه إدارة الأمن بالمديرية وأقسام الشرطة بالتعاون مع الإدارات العامة وفروع المكاتب في ضبط الممتنعين والمتهربين عن تسديد رسوم مزاولة النشاط بمختلف أنواعها ووفقا لاختصاص ومهام كل مكتب.

■ التواجد المستمر خلال شهر رمضان والإشراف ومتابعة اللجان المكلفة بتحصيل زكاة الباطن وزكاة الفطرة في إطار المديرية.

■ والمديرية بحاجة لتكاتف الجهود من قبل الجميع في الحفاظ على مواردها وتفعيل دور المكاتب في تحصيلها.

■ نأمل التوجيه بإعادة النظر في توزيع الدعم المركزي الرأسمالي والمخصص من حصة الموارد العامة المشتركة لتحصل المديرية على ما تستحقه لتعزيز التنمية كونها عاصمة المحافظة ونظرا لحجم وتوسع المديرية من الناحية السكانية والتنموية.

وقد تركز العجز في الموارد المحلية:

١ – الدعم المركز الرأسمالي:

■ المحصل والمورد حصة المديرية بمبلغ« ٣٢.٥٣١.٥٠٠ » بينما الربط السنوي« ٦٥.٠٦٣.٠٠٤ »والعجز مبلغ وقدره « ٣٢.٥٣١.٥٠٤ »–ريالات بنسبة٥٠ »–٪« .

٢– الموارد العامة المشتركة:

■ المحصل والمورد حصة المديرية بمبلغ« ١٥.٨٩٩.٦٠١ » بينما الربط السنوي« ٣٨.٩٢٧.٠٠٤ »والعجز مبلغ وقدره « ٢٣.٠٢٧.٤٠٣ »–ريالات بنسبة٥٩ »–٪« .

٣– المؤسسات الخدمية «الكهرباء، المياه، الاتصالات، المسالخ» لم تقم بتوريد ما يتم تحصيله باسم المجلس المحلي أولاً بأول ويؤدي إلى ترحيل المتحصلات من شهر إلى آخر ومن سنة إلى أخرى.

٤– عدم توريد فروع المؤسسات والبنوك والشركات الخاصة «كبار المكلفين» زكاة الباطن المفروضة على عروض تجارتهم.

٥– يبين مستوى التحصيل والتوريد ونسبة الزيادة والعجز على مستوى المكاتب التنفيذية.

وقد تركز العجز في الموارد المشتركة بالمكاتب التنفيذية بالمحافظة بنسبة٣٣ »–٪« على النحو التالي:

١– الضرائب: بنسبة عجز٤٩ »–٪« ضريبة ريع العقارات – ضريبة استهلاك القات – ضريبة كسب المهن الحرة.

٢ – الواجبات: بنسبة عجز٢٣ »–٪« زكاة الحبوب – زكاة المخضرات – زكا المواشي – زكاة الباطن على شركات القطاع الخاص.

٣ – الصحة العامة والسكان: بنسبة عجز٧٩ »–٪« رسوم تراخيص المنشآت الصحية الخاصة – رسوم فتح الصيدليات والاشعة والمختبرات والمخازن بكافة أنواعها.

– ٤الزراعة والري: بنسبة عجز٩٥ »–٪« رسوم تراخيص مزاولة المهن المختلفة.

٥– الاتصالات: بنسبة عجز١٠٠ »–٪« رسوم الطرود البريدية.

وعن خطة العمل للسلطة المحلية بالمديرية للعام ٢٠١١م يقول:

يتم تنفيذ المهام والاعمال وفقا لقانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م ولائحته التنفيذية وتوجهات الحكومة وتوجيهات قيادة السلطة المحلية بالمحافظة.

انتظام عقد الاجتماعيات الدورية (المجلس المحلي بالمديرية الهيئة الإدارية بالمديرية/ المكتب التنفيذي بالمديرية/ لجنة المناقصات والمزايدات بالمديرية / اللجنة الامنية بالمديرية / لجنة الخطة والموازنة بالمديرية ومن خلال عقد الاجتماعات يتم إعداد الخطط والبرامج واستعراض ومناقشة التعاميم والتوجيهات الوارده من قبل قيادة السلطة المحلية بالمحافظة والتقارير المقدمة بمجمل المهام والأنشطة ووضع آلية عمل لتنفيذها بحسب الاختصاص في مختلف المجالات والعمل على تذليل كافة الصعوبات والمعوقات التي تعيق تنفيذها.

العمل على تطوير مجالات الأداء والعمل الإداري والتنفيذي والتنموي والخدمي والاجتماعي وغيره في إطار التعاون المشترك فيما بين الإدارة المحلية والمكاتب والمؤسسات والصناديق التنفيذية بالمحافظة.

متابعة تنفيذ قرارات وتوجيهات وتوصيات المجلس المحلي بالمديرية.

متابعة سير أعمال فروع المكاتب التنفيذية بالمديرية وتقييم أدائها.

متابعة تنفيذ خطة احتياج المديرية من الخدمات الاساسية.

متابعة تحصيل وتوريد الموارد (المحلية والمشتركة) بجميع المكاتب.

الاشراف والمتابعة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بتقييم مستوى تنفيذ المشاريع المركزية وتذليل كافة الصعوبات إن وجدت.

الاشراف والمتابعة وتقييم متسوى تنفيذ المشاريع المحلية.

العمل على حل كافة المشاكل والصعوبات التي تعترض سير عمال فروع المكاتب التنفيذية بالمديرية.

المتابعة والاشراف على سير اداء ادارة الامن بالمديرية وأقسام الشرطة بالمديرية فيما يتعلق بالقضايا الامنية وغيرها.

العمل على حل القضايا الاجتماعية وخصوصا قضايا الثأر.

التنسيق مع الصناديق والمؤسسات التي تعتبر الشريك في التنمية بالمديرية لتنفيذ بعض المشاريع التنموية في جميع المجالات.

متابعة قيادة السلطة المحلية بتوجيه المكاتب التنفيذية بالمحافظة بشأن استكمال فتح الفروع للمكاتب التي لم يتم فتحها.

المشاركة والمساهمة مع الجهات المركزية المعنية بتوفير وتنفيذ المشاريع الهامة والحيوية بتمويل مركزي.

المتابعة للجهات المعنية بوضع حلول للمشاريع المركزية المتعثرة حتى يتم استئناف العمل فيها أو تصفيتها.

صعوبات

وعن أبرز الصعوبات التي يواجهونها اكمل حديثه قائلاً:

بالنسبة لأبرز الصعوبات التي نواجهها هي:

عدم تعاون المكاتب التنفيذية بالمحافظة باستكمال إنشاء وفتح فروعها بالمديرية (الأشغال العامة/ الأراضي والمساحة. المسالخ. صندوق النظافة والتحسين/ الأوقاف والإرشاد/ الشباب والرياضة/ الثقافة) وغيرها حتى تتمكن قيادة السلطة المحلية بالمديرية من المتابعة والرقابة والإشراف.

٢– تدني مستوى التحصيل لموارد المديرية (المحلية والمشتركة) لدى المكاتب التنفيذية بالمحافظة التي لاتوجد لها فروع بالمديرية مما يترتب على ذلك الإهمال الشديد للعديد من الأوعية الايرادية وضياع البعض منها وعدم تحمل مسئولياتها وتفعيل ادائها تجاه موارد المديرية.

٣– عدم تمكين فروع المكاتب التنفيذية بالمديرية من الصلاحيات الكاملة (ماليا وإداريا) وخصوصا تحصيل الموارد واحتكار أغلب الصلاحيات لدى الإدارات العامة بالمحافظة وخصوصا تحصيل الموارد المالية مما تسبب في ضياع وتدني مستوى التحصيل لأغلبها وعدم تحمل مسئولياتها تجاه موارد المديرية.

٤– عدم التزام كل من (مؤسسة الكهرباء ، مؤسسة المياه والصرف الصحي ، مؤسسة الاتصالات) بتوريد حصة المجلس من الرسوم المحصلة لديهم أولا بأول وتوريد الإيرادات المرحلة من السنوات الماضية.

٥– المشاريع المركزية المتعثرة وعدم وضع حل مناسب لها من قبل الجهات ذات العلاقة.

٦– عدم اتخاذ الإجراءات بمكتب الأشغال ومكتب الشباب بشأن الدراسات والتصاميم للمشاريع التنموية الواردة في البرنامج الاستثماري للمديرية ليتم الإعلان والتنفيذ رغم المتابعة المستمرة لذلك.

٧– عدم اعتماد مشاريع ريفية للمديرية كونها تضم أكثر من (١٧) قرية أسوة بقية مديريات المحافظة.

٨– عدم تحديث المخططات والخاصة بالشوارع لعاصمة المحافظة والتي تم البناء فيها.

٩– استنزاف الحوض المائي بالمديرية وخصوصا بقاع سامة كونه المغذي الرئيسي للمدينة بمياه الشرب.

١٠– الاحتياج القائم بديوان عام المديرية وفروع المكاتب بالمديرية للكوادر المتخصصة (الإدارية ، الفنية، والهندسية، والخدمية) وكذا الاحتياج للدرجات العمالية (حراس ،فراشين) للمنشآت والمرافق التعليمية والصحية.

١١– التجول بالأسلحة في عاصمة المحافظة والمشاكل والنتائج السلبية الناتجة عنها.

١٢– عدم صيانة وترميم الشوارع الإسفلتية بعد انتهاء المشاريع التي تخص كلا من (الاتصالات ، المياه وغيرها).

١٣– عدم وجود مبالغ مالية في موازنة المديرية لمواجهة تعويض ملاك الاراضي المسقطة في المخططات كمنشآت حكومية.

١٤– عدم اعتماد درجات وظيفية لريف المديرية ومخرجات التعليم الفني والتدريب المهني.

١٥– عدم وجود مبنى للإدارة المحلية يستوعب ديوان عام المديرية وفروع المكاتب العاملة حاليا.

حلول ومعالجات

■ وعن الحلول والمعالجات قال :

– لتحسين اداء دور المجالس المحلية بالمديرية يجب الالتزام بالنقاط التالية :

١– تنفيذ قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية وتوجيهات القيادة السياسية وتوصيات المؤتمر الفرعي للسلطة المحلية بالمحافظة وتوجيهات الأخ/محافظ المحافظة أثناء الاجتماع الاستثنائي للمجلس المحلي بالمديرية الذي عقد برئاسته بمقر المجلس المحلي بالمديرية ومجمل تلك التوجيهات والتوصيات تؤكد على ضرورة استكمال إنشاء وفتح فروع جميع الوحدات الإدارية واستكمال الجهاز الإداري بالمديرية تحت إشراف الإدارات العامة، وهي «الأشغال العامة / الأراضي والمساحة / المسالخ / صندوق النظافة والتحسين / الأوقاف والإرشاد / الشباب والرياضة / الثقافة»، حتى تتمكن قيادة السلطة المحلية بالمديرية من المتابعة والرقابة والإشراف على سير أدائها ومتابعة تحصيل الموارد.

٢– تمكين الفروع المفتوحة من الصلاحيات الكاملة «مالياً وإدارياً» وخصوصاً في تحصيل الموارد من مختلف الأوعية حتى يتمكن المجلس المحلي بالمديرية وبإشراف الإدارات العامة من الرقابة والمتابعة نظراً لتدني مستوى التحصيل وإهمال بعض الأوعية لدى بعض الإدارات العامة وخصوصاً التي لم تفتح لها فروع بالمديرية.

٣– إيجاد الحلول والمعالجات للمشاريع المركزية المتعثرة وإلزام الجهات الممولة المنفذة والمشرفة بسرعة طلب المقاولين لاستكمال تنفيذ المشاريع أو تصفية أعمالهم وتكليف البديل.

٤– نأمل التعاون من قبل قيادة السلطة المحلية بالمحافظة بإعادة النظر في توزيع الدعم الرأس مالي المركزي والمخصص للمديرية لتعزيز التنمية الشاملة في مخت